



## عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

## الدرس التاسع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الغضب.

- والكلام اليوم في قضية من القضايا التي وضع الإسلام لها ضوابط دقيقة، وجَلَّأها كأحسن ما تكون التجلية وبَيَّن حدودها، وشدد في شأنها لا سيما والإسلام هو دين العدل، ولذلك كانت أكبر القواعد في المعاملات المشروعية هي قاعدة العدل.
- وحيث كان العدل، كانت المعاملة المشروعة، وحيث كان الظلم كانت المعاملة الممنوعة، ولذلك يُعد الغضب من أظهر صور الظلم التي جاءت النصوص بالتحذير منها والتشديد في شأنها، ويمكننا أن نقول: إن الظلم هو أعظم قواعد المنع في المعاملات المالية، والغضب هو أظهر صور هذا الظلم في المعاملات، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**من ظلم قيد شبرٍ من الأرض طُوِّقَه من سبع أراضين**»، وهذا الظلم من صورته بل صورته الكبرى في مثل هذه الحالة المذكورة في هذا الحديث الغضب، الذي يكون بين الجار وجاره، في هذه الممتلكات ونحوها، وقد قال الله جلَّ وعَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29]، وهذا الحقيقة تحريم للظلم بأنواعه، ومن أجلها وأظهرها الغضب، ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]، بطيب نفسٍ، فلا يغضب المسلم حق أخيه، لا يستولي عليه، لا يغشُّه في ذلك ولا أيضًا يُدلس هذا عليه.
- ولذلك يُقرر شرعًا وفقهًا الإجماع على تحريم الغضب بكافة صوره وألوانه، ويكفي فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ**»، ومن ذلك الغضب الذي يكون في الممتلكات فهو من استباحة الأموال التي يحرم استباحتها.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين ولجميع المسلمين  
قال ابن قدامة رحمه الله: باب الغضب.  
وهو استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍ.}

- هذا هو التعريف، استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍ.
- وهو في اللغة يُطلق على أخذ الشيء ظلماً، والاستيلاء هنا في الاصطلاح هو من هذا القبيل، هو أخذ الشيء على سبيل القهر والغلبة، سواءً كان ذلك لمالٍ قليلٍ أو كثيرٍ، كان ذلك من حرزٍ أولم يكن، وهذا فرقٌ بين الغضب والسرقعة، إذ السرقعة تكون فيما كان نصاباً من المال، ومن حرزٍ، بينما الغضب لا يكون على هذا

السبيل، كما أن السرقة تكون أخذًا على وجه الخفية بينما الغصب أخذ المال على وجه الظلم والقهر والاستيلاء، فلا يكون خفية بل هو من قبيل المجاهرة.

- ولذلك يمكن أيضًا أن يُفرق بين الغصب والسرقة، بأن الغصب ليس له عقوبة محددة، فقد تعظم عقوبته وتشتد، ولذلك درجاتٌ بحسب الحال، ويُعزَّر الغاصب عندئذٍ مع ضمان ما غَصَب، أما السرقة فلها عقوبةٌ مقدرةٌ شرعًا، وفيها حدٌ بقطع يد السارق متى ثبتت القيود التي تكون معها السرقة موجبةً للحد.
- قال المؤلف: استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍّ، وفيه إشارةٌ إلى أن الغصب إنما يُراد به هنا ما يكون في الأموال، وإلا فالغصب يشمل المال ويشمل غيره، ولكن الحديث هنا لما كان في كتاب البيوع والمعاملات، اختص بالغصب في المال، وهو من أظهر وأشهر وأكبر أنواع الغصب التي تترتب عليها مسائل كثيرة.
- ولذلك قال رحمه الله: على مال غيره، والمال هو ما كان فيه منفعةٌ مباحةٌ مقصودةٌ، سواءً كان هذا المال عينًا أو كان منفعةً لها قيمةٌ فتكون عندئذٍ مالا.

• ولذلك الغصب يصدق على الأعيان كما يصدق على المنافع أيضًا.

- قال: ومن غصب شيئًا فعليه رده، هذا هو الحكم الأول من أحكام الغصب، بعد أن عرّف المؤلف الغصب، فقال: استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍّ، وغير حقٍّ هذا، ليخرج ما إذا كان الاستيلاء بحقٍّ، كما لو أن الحاكم مثلاً استولى يعني وضع يده قهراً على مال المفلس لبيععه فيسدد الغرماء، لا يعد هذا غصبًا، لأنه استيلاءٌ على مال الغير لكن بحقٍّ، فمتى كان الاستيلاء بغير حقٍّ على مال الغير كان ذلك غصبًا.

• ما الحكم إذا وقع الغصب عندئذٍ؟

- الحكم لا شك أنه محرمٌ، يترتب عليه المأثم على هذا الغاصب، وذلك كما ذكرنا من الذنوب التي عظم الشارع الوقوع فيها، والمؤلف هنا أشار إلى الناحية الوضعية، وهي التي يترتب عليها الضمان ونحوه، فقال: ومن غصب شيئًا فعليه رده، يعني يجب عليه أن يرد هذا المغصوب إلى صاحبه، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث سمرة: «**على اليد ما أخذت حتى تؤديه**» يعني أن المرء يضمن ما أخذ من مال غيره حتى يرده.
- هذا ولو كان الأخذ بحقٍّ، فكيف إذا كان بغير حقٍّ، إلا إذا كانت تلك اليد يد أمانة، فإنه لا يضمن عندئذٍ ما لم يتعدَّ أو يفرط، أما الغاصب فيده ليس يد أمانة، بل هي يد تعدٍّ لأنها وُضعت بغير حقٍّ، ولذلك يلزمه عندئذٍ أن يرد هذا المغصوب ويضمنه كذلك.

- وإن كان هذا الحديث قد ضعفه بعض أهل العلم، وهو مما روى أبو داود، ولكن جاء في ذلك آثارٌ أخرى مثل حديث أيضًا عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبًا ولا جادًا، ومن أخذ عصا أخيه فليردها**» ، وهذا أيضًا رواه أبو داود وحسنه الألباني.

- ولو ضَعُف هذا الحديث وذاك كما ذكرنا، فيكفي هذا الإجماع عليه؛ لأنه ليس حقه، فعليه رده.

◀ {قال: وأجرة مثله إن كان له أجرة، مدة مقامه في يده، وإن نقص فعليه أرش نقصه}

- وأجرة مثله إن كان له أجرة، يعني أجرة هذا المغصوب إن كان مما يؤجر، مثل ما لو غصبه عقارًا، وهذا العقار قيمته كل سنةً مثلاً مبلغ عشرة آلاف ريال، وقد غصب هذا العقار سنةً كاملةً، قال: فعليه أجرة مثله

مدة مقامه في يده، إن بقي سنةً عليه عشرةً، بقي سنتين عليه عشرين، وهكذا لأنه فوّت على المالك الذي غُصب منه ملكه منفعتَه، والمنفعة لها قيمةٌ، ولذلك كانت المنفعة مألًا عند جمهور أهل العلم، فإذا كانت المنفعة كذلك يعني مألًا قد تم تفويته على مالكه، فإنه والحالة هذه يُضمن على من كان سببًا في ذلك.

• قال: وإن نقص فعليه أرش نقصه، إذا نقص هذا المَغصوب في يد الغاصب فأخذ هذه السيارة مثلاً، وكانت السيارة يوم أن غصبها واستولى عليها قهراً وظلماً بغير حقٍّ، كانت بصفةٍ جيدةٍ، ثم لما أعادها نقصت صفتها، قلّت لعدم استعمالها بشكلٍ جيدٍ، فعندئذٍ عليه أرش النقص، وأرش النقص بتقويم هذه السيارة قبل غصبها، ثم عند ضمان ردها، وإلزام هذا الغاصب بالفرق بين قيمتها سالمةً وقيمتها ناقصةً معيبةً.

• فيقال هذه السيارة التي قيمتها مثلاً خمسون ألفاً، لما وضعت يدك عليها كانت عندئذٍ متعرضةً أو وقعت في نقصٍ قدره عشرة آلاف ريال، لأن قيمتها كنت خمسين ألفاً، ثم عند تسليم هذه السيارة كان فيها ما يُنقص من هذه القيمة عشرة آلاف، فعليك إذن الأرش لأنها أصبحت بأربعين، وقدره عشرة آلاف وهو فرق ما بين القيمتين، ولذلك قال: وإن نقص يعني المَغصوب فإنه يُضمن على غاصبه، ويُحسب الفرق بين قيمة المَغصوب قبل الغصب، وقيمته عند الرد.

• عندما يغصب شيئاً السيارة مثلاً وكان قيمته خمسون ألف ريالاً، لكن لما يرد ليست القيمة من الاستعمال، وإنما نقصت القيمة من الشركة مثلاً، نوعية السيارة الآن انخفضت قيمته، فهل يرد على القيمة السابقة؟ النقص يضمنه الغاصب ولو لم يكن بسببه؛ لأنه وقع تحت يده، ويده يد تعدي فيضمن عندئذٍ بأي حال.

#### {قال: وإن جنى فأرش جنايته عليه، سواءً جنى على سيده أو أجني}

• يعني إذا كان المَغصوب عبداً مثلاً، وجنى، رقيقاً وجنى جنايةً تستوجب القصاص أو الأرش بأن أحدث عيباً في ملك الغير.

• فالأرش أرش الجناية في هذه الحالة على من؟ على الغاصب، لماذا؟ لأن الجناية في الحقيقة نقصٌ في هذا الرقيق، أو حتى البهيمة لو كانت بهيمةً غُصبت من صاحبها، فعندئذٍ يكون مضموناً على الغاصب سواءً كانت الجناية على المالك نفسه، أو كانت على غيره، فإذا جنى المَغصوب تعلق الأرش الذي تسبب به هذا المَغصوب بجنايته تعلق برقبته، وهو الآن في الحقيقة هو نقصٌ، وهذا النقص موجودٌ في يد الغاصب الذي استولى على هذا المَغصوب، فهو الذي يضمنه عندئذٍ؛ لأن هذا لو كانت الجناية عند المالك، كان هذا المملوك في حوزة المالك لا الغاصب لكان ضامناً، فكيف إذا كان ذلك في حوزة الغاصب سيكون الضمان من باب أولى.

• إن جنى على هذا المَغصوب أجنيٌ فليسده تضمين من شاء منهما، لسيد هذا المَغصوب تضمين الغاصب أو تضمين هذا الأجنبي الذي جنى على هذا المَغصوب، واضحة الصورة، يعني هذا يملك رقيقاً، وهذا الرقيق في الحقيقة جنى عليه أجنيٌ، فعندئذٍ للسيد المالك لهذا الرقيق أن يُضمن الأجنبي أو يُضمن الغاصب، لأن الجناية وقعت تحت يده.

{قال: وإن جنى فأرش جنايته عليه، سواءً جنى على سيده أو أجني، وإن جنى عليه أجنيٌ فليسده تضمين من شاء منهما، وإن زاد المَغصوب رده بزيادةٍ سواءً كانت متصلةً أو منفصلةً}



- وإن زاد المغصوب رده بزيادته، المغصوب نما سواءً كان هذا النماء متصلًا أو منفصلًا، متصلًا مثل لو كانت بهيمة المغصوب، وهذه البهيمة سمنت أو كبرت، هذا نماءً متصلٌ، منفصلٌ ولدت هذه البهيمة، قال هذا النماء في هذا المغصوب متصلًا كان أو منفصلًا ماذا؟ يُرد إلى المالك؛ لأنه ليس لعرق ظالمٍ حقٌّ، وهذا الرجل لما كان ظالمًا بغصبه لا يقول والله هذه ولدت عندي أنا أكلتها، وراعيها، وقمت عليها فتكون عندئذٍ تلك البهيمة المولودة يعني هذا النماء المنفصل لي، أو يكون هذا النماء المتصل مقدراً عندي فتدفع لي قيمته، نقول: أنت لما وضعت يدك ظلماً وقهراً كنت ضامناً على كل حال.
- وهذا قول جمهور أهل العلم، وهو الراجح.

- إن كان النقص كما أشار أخي قبل قليل بسببٍ ليس من الغاصب، مثل ماذا؟ مثل نزول الأسعار على سبيل المثال، هل يضمن الغاصب أم لا؟
- مذهب الحنابلة أنه في مثل هذه الحالة، إن كان النقص كما أن النماء هو مضمونٌ مردودٌ على مالكه، قال فالتقص كذلك مضمونٌ ما لم يكن هذا النقص بسببٍ ليس منه كما لو نزلت الأسعار، وقيل بالضمان. وذلك لأنه ظالمٌ، وقد وقع هذا النقص والسلعة تحت يده، أو والمغصوب تحت يده، وهذا اختيار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وهو وجيهٌ كما ذكرنا؛ لأنه ربما لو لم يُغصب أو تغصب هذه السلعة ربما باعها على سبيل المثال، أما وقد غُصبت ثم نزل سعرها فيترتب على ذلك تضمينه عندئذٍ.

**{قال: وإن زاد ونقص رده بزيادته وضمن نقصه، سواءً زاد بفعله أو بفعل غيره، فلو نجر الخشب بابًا، أو عمل الحديد إبرًا، ردهما بزيادتهما، وضمن نقصهما إن نقصا}**

- نعم.. وإن زاد ونقص رده بزيادته وضمن نقصه، يعني لو أن المغصوب هذا صار فيه زيادةٌ بعد غصبه وكذلك تلف شيءٍ منه، قال: يضمن النقص وهو التلف الحاصل، كما أنه يرد الزيادة الناشئة في هذا المغصوب، فلو أن البهيمة مثلاً على سبيل المثال أنتجت فصار لها ولدٌ، ولدت فيرد هذا الولد، فإذا تعيبت هذه البهيمة بأن أصابها شيءٌ وهي تحت يد هذا الغاصب، فإنه عندئذٍ يضمن هذا النقص أيضاً، وهذا التلف؛ لأنه كما تقدم قد فوّت على مالك هذه الدابة، أو هذه السلعة المنفعة، فعندئذٍ يضمن الزيادة أو يضمن النقص ويرد الزيادة.
- سواءً زاد بفعله أو بغير فعله، يعني سواءً كانت الزيادة بفعل الغاصب أو بغير فعله فهي لمالكها الأصلي، فما يأتيها غاصبٌ ويقول: الزيادة هذه بسبب فعلي أنا، كما لو أنه كان يُطعم هذه الدابة طعاماً كثيراً فسمنت، فيقال حتى وإن كان ذلك بفعلك، لما تقدم من الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود وعلي العمل في هذا الباب، وقد صححه الألباني «ليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ»، وهذا ظالمٌ فلا يستحق ما نشأ عن ظلمه هذا.

**{قال: فلو نجر الخشب بابًا، أو عمل الحديد إبرًا، ردهما بزيادتهما وضمن نقصهما إن نقصا}**

- نجر الخشب بابًا، حولها إلى بابٍ، بابٍ من خشب، والحديد جعلها إبرًا، فهذه يردّها بزيادتها، لأن الخشب لما تحول إلى بابٍ كان ربما فيه زيادةٌ في هذه الصنعة التي تحول إليها الخشب الخام، ويستحق عندئذٍ المالك هذا الخشب بزيادته، وهكذا لو كان ثم نقصٌ بهذا التحول، مثل شخصٍ عنده كميةٌ كبيرةٌ من الخشب أو الحديد، فلما حولها، ذهب كثيرٌ منها، فيضمن إذن هذا النقص كذلك، وهذا من العدل.

{قال: ولو غصب قطعاً فغزله، أو غزلاً ففسجه، أو ثوباً فقصره، أو فصله وخاطه، أو حباً فصار زرعاً، أو نوى فصار شجراً، أو بيضاً فصار فرخاً، فكذلك}.

- أي: كذلك يلزم الغاصب أن يضمن ما يكون من نقصٍ، ويرد ما يكون من زيادةٍ، القاعدة واحدة واضحة، في كل ما تم تحويله من قبل الغاصب إلى هيئةٍ أخرى، ما كان فيه من زيادةٍ يُرد، وما كان فيه من نقصٍ يُضمن.

{قال: وإن غصب عبداً فزاد في بدنه أو بتعليمه، ثم ذهبت الزيادة، رده بقيمة الزيادة}.

- هذا الذي قررناه قبل قليل، في ما يكون من تحويلٍ وصنعةٍ في المغصوب هو المذهب، وذلك لأنه -كما ذكرنا- من التعدي، وليس لعرقٍ ظالمٍ حقٍّ، ولأنه نوع تبرعٍ أيضاً، من هذا الغاصب بهذا الصنيع، فيكون قد أسقط حقه بمثل ذلك.

- وفي روايةٍ عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- إن الغاصب في هذه الحالة يكون شريكاً للمالك، في هذه الزيادة؛ لأنها بسببه، فهو قد حوّل تلك الأخشاب إلى أبوابٍ، وزادت قيمتها، وثمّ صنعةٌ عمل هو فيها، فلو بيعت تلك الأبواب التي كانت قبل ذلك أخشاباً لا تتجاوز مثلاً خمسة آلاف ريال، لكن بعد أن حوّلت إلى أبوابٍ، صارت عشرة آلاف قيمتها، فقالوا: يكون شريكاً لها في الخمسة الزائدة هذه، فيكون له نصفها، ولهذا الغاصب نصفها، وهذا الرأي لشيخ الإسلام -كما ذكرنا- تحقيقاً للعدل، مع ضمانه النقص إن وُجد، ورده العين التي غصب، وإثباته في الزيادة ما يكون للمالك على سبيل التساوي، أو المشاركة مع الغاصب، خلافاً لجمهور أهل العلم.

- قال: وإن غصب عبداً فزاد في بدنه، أو بتعليمه، ثم ذهبت الزيادة، رده بقيمة الزيادة. إذا غصب العبد فزاد هذا المملوك، الرقيق، زاد في بدنه، أو في تعليمه، زاد وزنه، أو تعلم وتقدم في التعليم، وذلك أثناء غصبه، ثم ذهبت الزيادة أثناء غصبه أصلاً، كان نحيلاً، ثم سمن، ثم عاد مرةً أخرى إلى ما كان، قال: يضمن الزيادة، لماذا؟ لأنه في الحقيقة فوّت على المغصوب منه الانتفاع من مثل هذه الزيادة. بهيمةٌ سمنت عنده، ثم عادت مرةً أخرى نحيلاً كما كانت، فيضمن هذه الزيادة، التي فوّتها على مالكها. فتلاحظ أن الفقهاء يتعاملون مع العين المغصوبة بدقةٍ، ويعتبرون أن كل ما كان فيها من زيادةٍ، ولو ذهبت هذه الزيادة عند الغاصب، مضمونةٌ على هذا الغاصب، وهذا نوعٌ من التعزير أيضاً له، حتى يعلم أن هذا الغصب والاستيلاء، تترتب عليه ما يترتب من مائمٍ ومغرمٍ وضمانٍ.

{قال: وإن تلف المغصوب، أو تعذر رده فعليه مثله إن كان مكياً أو موزوناً، وقيمته إن لم يكن كذلك}.

- إذا تلف المغصوب عند الغاصب، بهيمةٌ وماتت، سيارةٌ وتلفت وهي تحت يده، مزرعةٌ غصبها، ثم هذه المزرعة أيضاً هلك زرعها، وفسدت أرضها، قال: إذا تلف المغصوب، أو تعذر رده، فعليه مثله، إن كان مكياً أو موزوناً، يعني إن كان مثلياً، والمثلي عندهم -عند الحنابلة- في المذهب، هو ما يكون من مكيلٍ أو موزونٍ، لا صناعةٍ فيه مباحةٌ يصح السّلم فيه، فإن كانت الصناعة فيه محرّمةً، كحليّ الرجال مثلاً لم يجز ضمانه بأكثر من وزنه؛ لأن الصناعة لا قيمة لها شرعاً.

- إذن المثلي: كل مكيل، أو موزونٍ يصح السَّلَم فيه، يعني ينضبط بالوصف، لا صناعة فيه مباحةً، وذلك لأنه لو وجدت فيه صناعةً مباحةً، سيكون عندئذٍ تكون هذه الصناعة لها قيمةً، فما يكون في مثل هذه الحالة؟ مثلياً، فالصناعة تؤثر في القيمة.
  - وقد ذهب شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- إلى توسيع مفهوم المثلي، فقال: إن المثلي ما له مثل، سواء كان مكياً وموزوناً أو لم يكن، والقيمي ما مثله له، واستدل على هذا بالحديث، حديث كسر الصحفة، لما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «**إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ، وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ**».
  - من المعلوم أن الإناء ليس من المكيلات عندهم، ولا من الموزونات، بل الأواني بشكلٍ عامٍ عندهم قيماتٌ ليست مثليةً، ومع ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ**» جعله مثلياً إذ العبرة في المثلي ما كان له مثل.
  - وهذا هو الأقرب، والقاعدة الشرعية هنا: أن الضمان في المثلي بمثله، وفي القيمي بقيمته، يعني من كسر آنيةً مثلاً يمكن إيجاد مثلها، ما يقول خذ قيمتها، لا، تأتي بمثلها، هذه القاعدة الشرعية في هذا الباب. ولذلك قال: فعليه مثله إن كان مكياً أو موزوناً، مكيلٌ، مثل التمر مثلاً، فلما أُلِف هذا التمر، أو تلف هذا التمر وهو تحت يد هذا الغاصب فعليه مثله، يأتي بتمرٍ مثله، بنفس نوعه ووزنه أو وكيله، كيلو كيلو، كيلوين وهكذا.
  - قال: وقيمته إن لم يكن كذلك، يعني إذا لم يكن مثلياً، فإن عليه عندئذٍ أن يقدر قيمته، قيمته ألف فعليك أن تدفع الألف أو أكثر أو أقل.
  - والقاعدة أيضاً في هذا الباب: إن كل من أُلِف مَالاً محترماً لغيره، بغير إذن صاحبه فعليه ضمانه مطلقاً، في المثلي بمثله، وفي القيمي بقيمته.
  - وهذه القاعدة تفيدك في هذا الباب وفي غيره، وتأخذ منها أن القصد غير معتبر، يعني لو أن شخصاً أُلِف مال غيره، هذا المال محترمٌ، حتى يخرج عندنا المال المحرَّم، فقال إني والله ما قصدتُ، مثل صدم سيارةً غيره وهو لا يقصد، لكنه أخطأ وصدمها تعدى بهذا الفعل، فما يُنظر هنا كما هو الحكم التكليفي إلى قصده، وإنما نقول عليك الضمان مطلقاً قصدت أو لم تقصد.
  - وأيضاً لو كان هذا المتلف غير مكلفٍ، صغيرٌ، صبيٌّ أو حتى مجنونٌ أو غير ذلك، فيضمن من ماله، وعلى وليه أن يدفع ذلك عنه، وهذا بلا خلافٍ بين أهل العلم، كما قال الموفق في هذه المسألة، لا نعلم فيه خلافاً.
- {قال: ثم إن قدر على رده، رده وأخذ القيمة، وإن خلط المغصوب بما لا يتميز منه من جنسه، فعليه مثله منه}.**
- إن قدر على رده، يعني رد هذا المغصوب، عندئذٍ يردّه، لأن القيمة إنما وجبت لتعذر الرد، رد العين، فإذا تمكن منها، زال عندئذٍ تضمينه بتلك القيمة.
  - قال: وإن خلط المغصوب بما لا يتميز منه من جنسه، فعليه مثله منه، يعني لو خلط المغصوب بما لا يتميز به من جنسه، مثل زيتٍ بزيتٍ، غصب زيتاً فخلطه بزيتٍ، أو قمحٍ بقمحٍ، فعلى الغاصب مثل هذا المغصوب، لأنه مثليٌ، إذا كان مما يوزن، كالزيت مثلاً، أو القمح مما يكال، فيجب عندئذٍ عليه مثله.

- قال: وإن خلطه بغير جنسه، فعليه مثله من حيث شاء.  
يعني دقيق مثلاً من الحنطة -كما يمثّل الفقهاء- بدقيقٍ من الشعير، أو قالوا: زيت ذرةٍ بزيت زيتونٍ، تلاحظون أنه خلطه هنا بغير جنسه، **فما الحكم؟**  
قالوا: يدفع المثل من حيث شاء، أي إن شاء المالك أن يأخذ من المخلوط، أو يطالب بالمثلي، لأنه بالخلط صار مستهلكاً، قد تعذر الوصول إلى عين ماله، فيطالب بمثله عندئذٍ، أو يأخذ من هذا المغصوب إن رضي بهذا.

◀ {قال: وإن غصب أرضاً فغرسها، أخذ بقلع غرسه، وردّها وأرّش نقصها وأجرتها}.

- إذا غصب أرضاً ثم غرسها، وضع فيها غراساً، أشجاراً، نخيلاً، أشجار زيتونٍ، فواكه إلى آخره، **ما الحكم؟**  
قال: أخذ بقلع غرسه، وردّها وأرّش نقصها وأجرتها، أربعة أمورٍ تجب على الغاصب هنا في هذه العبارة: يُقلع ما غرسه، ويهدم ما بناه مثلاً على هذه الأرض، إن كان قد فعل، الأرض تُرد إلى المالك، وردّها: يعني رد هذه الأرض المغصوبة، أيضاً إن تسبب الغصب والبناء في نقص هذه الأرض يضمن، ولذلك قال: وأرّش نقصها، يعني ومما يلزمه أن يفعل ذلك؛ لأنه تسبب في نقصان قيمة الأرض، فلزمه أن يعوّض المالك عن هذه الخسارة، ويُعرف طبعاً الأرض بتقدير قيمة الأرض مغروسةٍ وغير مغروسةٍ، فسيكون ثمّ فرقٌ بينهما، فيضمنها، وهكذا أيضاً تقدير قيمتها قبل أن يُبنى عليها، وبعد أن تُهدم، الفرق هذا هو الأرض.  
• الأمر الرابع الذي ذكره المؤلف هنا: دفع أجرة مثليها، أو قال: وأجرتها، يعني دفع الأجرة لهذه الأرض في مدة بقائها، وهي تحت يد هذا الغاصب، ذلك لأنه فوّت على المالك منفعةً لها قيمةً، وهي الأجرة، فلزمه عندئذٍ أن يضمن.  
والدليل في هذا: ما ثبت عن عروة بن الزبير -رضي الله عنه- قال: قال رجلٌ من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم: إن رجلين اختصما إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في أرضٍ غرس أحدهما فيها نخلاً، وزرعاً، أو غرس فيها نخلاً، والأرض للآخر، فقضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالأرض لصاحبها، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله منها، وقال: «ليس لعريقٍ ظالمٍ حقٌّ»، وقد تقدّم الاستدلال بهذا الحديث في أكثر من موضعٍ، وذلك لأنه أصلٌ في الضمان والرد في باب الغصب.  
• قال: وإن زرعها وأخذ الغاصب الزرع، ردّها وأجرتها، وذلك بلا خلافٍ، إن زرع هذه الأرض، **فإنه عندئذٍ يجب عليه أن يرد الأرض لصاحبها، كما يجب عليه أن يعطي مالها أجرتها وهي أجرة المثل.**  
• ولا يجوز عندهم أن يطالب الغاصب بالحصاد؛ لأنه نماءٌ له، لما تقدم من الحديث، حتى ولو كان فعلاً أنماه هو، والفرق بين الزرع والغرس: أن الغرس لما كان يطول أمره، ولا يُعلم متى ينقلع من هذه الأرض، فانتظاره يؤدي إلى ترك الأصل، وضرره أكبر، فلذلك كان مأموراً عندئذٍ بقلعه.

◀ {قال: وإن أدرك الزرع قبل حصاده، خُيّر بين ذلك، وبين أخذ الزرع بقيمته}.

- إن أدرك صاحب الأرض أرضه والزرع قائماً، وقدر على استرجاعها من الغاصب، فيكون عندئذٍ بين أحد أمرين، كما قال المؤلف هنا:



❖ **الأول:** أن يترك الزرع حتى يحصده الغاصب، على أن يدفع له الغاصب أجره زراعة الأرض، وأرش النقص؛ لأنه لما استزرع في أرض هذا الغاصب، كأنه استأجرها، نعامل هذا الغاصب بمن استأجر الآن هذه الأرض، ونزيد عليه بأن يدفع أجره النقص؛ لأنه وضع اليد بغير حقٍ عليها.

❖ **الثاني:** أن يُدفع إليه بنفقته، ويكون له الزرع، وذلك لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «من زرع أرضاً بغير إذن أهلها، فله نفقته»، الحديث أخرجه أحمد، وصححه الألباني، وإن كان ضعفه الإمام البخاري وغيره، وعلى ذلك لا يُجبر الغاصب على قلع الزرع، بل يُخَيَّر المالك بين الأمرين السابقين، ولا يملك إجبار الغاصب على القلع، وذلك لأنه أمكن رد المغصوب إلى مالكة، من غير إتلاف مال الغاصب، وهذا هو مذهب الحنابلة، وذهب الجمهور من الفقهاء المالكية والشافعية والحنفية، وبعض الحنابلة: إلى أن المالك يملك إجبار الغاصب على القلع، لحديث: «ليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ».

❖ **{قال: وإن غصب جاريةً فوطأها وأولدها، لزمه الحد، وردّها ورد ولدها، ومهر مثلها}.**

- وأرش نقصها، وأجرة مثلها، أو لم يذكر هذا؟ {بلى}.
- هذه إذن أمورٌ ستّة على من غصب جاريةً فوطأها وأولدها،  
❖ **الأول:** الحد إن كان عالماً بالتحريم، فهي ليست زوجةً له ولا هي ملك يمينٍ له،  
❖ **الثاني:** يردّها إلى مالكة،  
❖ **الثالث:** يرد ولدها إن أولدها؛ لأنه من نمائها، ولا يلحق نسبه عندهم بالوطء؛ لأنه من زنا،  
❖ **الرابع:** مهر المثل، عليه مهر مثلها،  
❖ **الخامس:** أرش نقصها؛ لأنه تسبب في هذا النقص،  
❖ **السادس:** أجره مثلها؛ لأنها مملوكةٌ، قد حبسها عن مالكة، وحال بينه وبين الاستفادة من ملكه، طول مكثها عنده.

❖ **{قال: وإن باعها فوطأها المشتري، وهو لا يعلم}.**

- يعني لا يعلم أنها مغصوبةٌ.

❖ **{فعليه مهرها}.**

- المهر لأنه وطئ جاريةً غيره بغير نكاح.

❖ **{وقيمة ولدها إن أولدها}.**

- لأنه فوّت رقه على سيده، فوجب عليه قيمته.

❖ **{وأجرة مثلها}.**

- وأجرة مثلها لما تقدم أيضاً، لأنها منفعةٌ، لها قيمةٌ وأجرةٌ.

❖ **{قال: ويرجع بذلك كله على الغاصب}.**

- أي المشتري يرجع على الغاصب بذلك، إذا كان عالمًا، يرجع بذلك كله على الغاصب، أي المشتري غير العالم؛ لأنه غره، فلزمه أن يغرم له كل ما دفعه لسيد الأمة، هذا المشتري، اشترى هذه الأمة، التي غصبها هذا البائع، فترتب عليه تضمينه، وهو في الحقيقة لا يعلم، فإذا كان هذا المشتري غير عالمٍ بأن هذه مثلًا الجارية ليست مملوكةً لهذا البائع، وإنما مغصوبةٌ، فإنه عندئذٍ يرجع بالتضمين على البائع، الذي هو الغاصب؛ لأنه غره، بأن باعه ما ظن معه أنه ملكٌ له، وليس كذلك، بل هو ملكٌ غيره، والقاعدة هنا الشرعية الثابتة: أن الغارَّ دائمًا ضامنٌ، فهنا لما كان هذا الغاصب البائع لهذه السلعة غارًّا لهذا المشتري الذي لا يعلم أنها مغصوبةٌ، كان ضامنًا، فيرجع عليه بكل ما دفعه لسيد هذه الأمة.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

